A/C.6/52/SR.4

الأمم المتحدة

Distr.GENERAL

10 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر في نيويورك، يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومكا . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثلاثين (تابع) (A/52/17)

١ - السيد لويبل (النمسا): قال، مشيرا بمناسبة الذكرى الثلاثين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، إلى أهمية أعمال اللجنة والعمل الذي تضطلع به أمانتها من أجل نشر النصوص التي تعدها، إنه من الأفضل أن تستمر الأمانة في اللجوء إلى المساعدة الخارجية ما أمكنها ذلك، وبخاصة إلى مساعدة المنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية. أما بالنسبة للدول الأعضاء، فأردف قائلا إنه في هذه الظروف القاسية التي تمر بها الميزانية، ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم كل دعمها لخدمة القانون التجاري الدولي.

٢ - وواصل حديثه قائلا إن مشروع الأحكام التشريعية النموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي يشكل منعطفا في الجهود المبذولة في سبيل تنسيق القانون التجاري الدولي وتطويره تدريجيا. وتابع قائلا إن الوفد النمساوي مستعد لتنسيق إعداد مشروع قرار يعبر عن ارتياح الجمعية العامة ويدعو الدول إلى استعمال هذا المشروع لإعداد قوانين جديدة أو لتنقيح القوانين القديمة.

٣ - وأعرب عن ارتياح النمسا كذلك لكون اللجنة كلفت الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية بإعداد قواعد موحدة بشأن مسألتي التوقيعات الرقمية وسلطات التصديق لأن أعمال الفريق في مجال التجارة الالكترونية السريع التوسع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل المعاملات التجارية. وتابع حديثه قائلا إنه يجب الترحيب أيضا بالتقدم المحرز في مجال مجموعة السوابق القضائية إلى نصوص الأونسيترال، وخاصة بنشر ثلاث مجموعات إضافية من الخلاصات مع قرارات المحاكم وقرارات التحكيم وهي مبادرة أساسية للتطبيق الموحد للنصوص التي تعدها اللجنة - كما ينبغي الارتياح لقرار الاونسيترال بإنشاء آلية بحث على شبكة الانترنت خاصة بالاونسيترال لتسهيل البحث عن قراراتها ووثائقها.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن الجهود التي بذلتها الاونسيترال كانت ستذهب سدى لو لم يتم دعمها بعمل إعلامي وبنشر النصوص التي تعدها اللجنة. ولذلك يجب التنويه بأمانة الاونسيترال للتدابير التي اتخذتها في مجالات التدريب والمساعدة التقنية (حلقات دراسية إقليمية وقومية)، رغم نقص الموارد الذي يعوقها عن تطوير هذا النوع من الأنشطة وعن تحقيق مشاركة أوسع من جانب البلدان النامية. وتابع كلامه قائلا إن المرء في هذا الصدد لا يسعه إلا أن يعبر عن ارتياحه لقرار الجمعية العامة بإدراج صندوقي اللجنة الاستئمانيين للندوات ولتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر للبلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال في القائمة المعروضة على مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. وفي مجال نشر نتائج أعمال الاونسيترال، تشكل مناظرة فيليم س. فيس للتحكيم التجاري الدولي المعقودة في فيينا في ١٩٩٧، وسيلة ممتازة لتعليم القانون التجاري الدولي والتعريف على نحو أفضل بالنصوص القانونية التي تعدها اللجنة. وأضاف قائلا إن مشاركة عدد متزايد من الفرق في هذه المناظرة يدل على الأهمية التي يوليها إليها الجامعيون والممارسون على حد سواء.

٥ - وواصل حديثه قائلا إن النمسا تؤيد بصفة عامة مضمون تقرير الأونسيترال (A/52/17) وتتابع باهتمام التقدم المحرز في إعداد دليل تشريعي بشأن مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية والقانون الموحد بشأن التمويل بحوالة الحق. وختم كلامه قائلا إن النمسا تعبر عن أملها الكبير في أن تكون من بين البلدان التي ستختارها الجمعية العامة لشغل المناصب التي ستصبح شاغرة في اللجنة بنهاية ١٩٩٧.

٦ - السيدة محمد (كينيا): قالت إن الانسيترال حققت على مدة ثلاثين عاما من الوجود نجاحا كبيرا في توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي. وهكذا اعتمدت اللجنة في دورتها الثلاثين مشروع الأحكام التشريعية النموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود، التي ستسهل المساعدة في المجال القضائي وستمكن المحاكم القومية من معالجة قضايا الإعسار عبر الحدود على نحو أفضل. وأضافت قائلة إن من الجدير تهنئة الفريق العامل الذي أعد هذا النص على روح التعاون التي أبداها سعيا وراء احترام التقاليد القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة للدول، في حدود الإمكان، وكذا حتميات المعاصرة والفعالية التي يجب على نظام للإعسار عبر الحدود أن يستجيب إليها. واسترسلت قائلة إن المنظمات غير الحكومية، وبخاصة الرابطة الدولية للفنيين الممارسين في مجال الإعسار (الأنسول) قد قدمت أيضا

مساعدة لا غنى عنهما للفريق العامل من أجل إعداد نص ذي جودة عالية. وقالت إن كينيا تؤيد اختيار اللجنة فيما يتعلق بمسألة شكل الصك الذي تنوي إعداده، وترى، مثل اللجنة، أنه من المفضل تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية للنص عند الاستعمال بهدف إعداد معاهدة بشأن المسألة ذاتها لاحقا.

٧ - وواصلت حديثها قائلة إن الأونسيترال قامت بعمل رائد بإعدادها للدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص. وقالت إن العديد من الحكومات والمنظمات الدولية قد أبدت فعلا اهتمامها به، مما يظهر أن هناك حاجة ماسة إلى مبادئ توجيهية تشريعية موحدة بشأن هذا النموذج من العقود الذي ما فتئ ينتشر كوسيلة لتمويل المشاريع ذات المنفعة العامة في البلدان النامية. وقالت إن من الأساسي في هذا المجال تحقيق توازن عادل بين ضرورة اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية وبين ضرورة حماية مصالح الحكومات المضيفة ومصالح المستعملين.

٨ - وبعد أن أحاطت علما بالتقرير عن تقدم أعمال الفريقين العاملين للجنة المكلفين على التوالي بالتجارة الالكترونية وبالممارسات في مجال العقود الدولية، حيَّت ممثلة كينيا العمل الذي أنجزه الفريق العامل الأول بهدف إعداد قواعد موحدة بشأن مسائل التوقيع الرقمي وسلطات التصديق، وأضافت أنها تنتظر باهتمام الاطلاع على مشروع اتفاقية بشأن التمويل بحوالة الحق التي سيفرغ الفريق العامل الثاني من إعدادها في ١٩٩٨. وبعد أن أعربت عن الرأي بأن برنامج عمل الفريقين مفرط في الطموح، اقترحت دمجهما وحصر عدد دوراتهما في ثلاث دورات سنوية لكي يتسنى للحكومات الوقت اللازم لدراسة تقاريرهما على مهل وإبداء ملاحظات بشأنها.

٩ - وحيَّت ممثلة كينيا الجهود الدؤوبة التي تبذلها أمانة اللجنة في مجال التدريب والمساعدة التقنية رغم نقص الوسائل المادية والمالية والبشرية. وشجعت اللجنة على تمويل المزيد من الأنشطة من هذا النوع في أكبر عدد من البلدان النامية. وحثت بالمناسبة نفسها الحكومات والمنظمات الدولية على التبرع للصناديق الاستئمانية التي تستعمل لتمويل هذه الأنشطة.

١٠ - **السيد هاريونو** (إندونيسيا): أشار إلى الإنجازات الأخيرة التي تحققت في مختلف المجالات التي يتناولها تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/52/17)، فقال إن الأحكام الشرعية النموذجية المتعلقة بالإعسار عبر الحدود يجب أن تؤدي إلى حل جزء كبير من المشاكل التي يثيرها حاليا تطبيق القوانين الوطنية المختلفة، حيث أنها تضمن درجة من التوحيد وتسهل التعاون القضائي ووصول مديري الإعسار الأجانب إلى المحاكم الوطنية. وكذلك ستساعد هذه الأحكام التشريعية النموذجية القضاة والقانونيين والمشرعين على أن يقوموا حسب كل حالة، بوضع وتطبيق قوانين تكون مصممة بشكل أفضل لكي تتكيف مع تطور هذا الفرع من القانون. وعلى نحو ما أشارت اللجنة، فإن التطبيق النهائي للمواد ١٤ إلى ١٧ من المشروع (الاعتراف بإجراء أجنبي والآثار المترتبة على هذا الاعتراف) سيسهل التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام أخرى، كما أن وجود نص تشريعي بشأن التعاون القضائي الدولي سيستدعي إجراء توحيد أكبر ويجب أن يتضمن شرط المعاملة بالمثل. وهذا هو السبب في أن اللجنة يجب عليها، بعد أن أنجزت أعمالها المتعلقة بالأحكام التشريعية النموجية، أن تفكر بجدية في وضع معاهدة نموذجية بشأن الإعسار عبر الحدود في القطاع المصرفي، وتعويض الشركات المعسرة وتسوية تضارب القوانين فيما يتصل بالإعسار عبر الحدود وآثار إجراءات الإعسار على اتفاقيات وإجراءات التحكيم.

١١ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص، فإنه يحبذ وضع دليل تشريعي يهدف في نفس الوقت إلى تشجيع ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب وحماية مصالح الجمهور، ويساعد الحكومات على إعادة النظر في تشريعاتها في هذا القطاع الذي لا يكف عن التقدم.

١٢ - وأضاف قائلا إن من غاية الأهمية كذلك مسألة التجارة الإلكترونية، ولا سيما من ناحية التوقيعات الرقمية وسلطات التصديق. ونظرا للدور المحوري الذي يضطلع به الترميز بالمفتاح العام، ترحب إندونيسيا بأن الفريق العامل المعني بهذه المسائل اقترح إيلاء الانتباه اللازم لهذا المجال الفني للغاية الذي يستدعي قواعد موحدة. والنظر في مرحلة لاحقة من مسائل الاختصاص، والقوانين المنطبقة وتسوية المنازعات بشأن إنترنت.

١٣ - واستمر قائلا إن إندونيسيا تعلق أهمية كبرى على عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، الذي تسهم فيه أنشطة التدريب والمساعدة التقنية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إسهاما ضخما. وإندونيسيا ترى أن الحلقات الدراسية والبعثات الإعلامية التي تنظمها اللجنة تقوم بدور لا غنى عنه في تعزيز ونشر هذه الأعمال وفي تعريف البلدان. ولا سيما البلدان النامية، بلزوم التنسيق مع القانون التجاري الدولي. وهذا هو السبب في ترحيبها بقرار اللجنة بالاستمرار، في عام ١٩٩٨، بالاضطلاع بهذه الأنشطة في بلدان آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا الشرقية. وشكر كذلك الدول التي قدمت مساهمات سخية إلى الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة

بالسفر إلى الدول النامية الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وهي تعرب، في النهاية، عن ترحيبها بأن الأحكام القضائية المتصلة بصكوك لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي متاحة منذ اليوم على الإنترنت باللغات الست الرسمية للأمم المتحدة.

١٤ - **السيد سميكال** (الجمهورية التشيكية): قال إن مشروع الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بالإعسار عبر الحدود هيمن على الدورة الأخيرة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وهذا المشروع ذو جدوى عملية ضخمة وسمة فعلية وملحة لاقتصاد دولي يتصف بتنامي المبادلات التجارية والتدويل المتزايد للاستثمارات. وتتطلب المعالجة المنصفة لمسائل الإعسار ملاكا قانونيا يشجع التنسيق والتعاون الدوليين في مسألة الاعتراف بالإجراءات الأجنبية ووصول مديري الإعسار الأجانب إلى المحاكم الوطنية. والمشروع الذي أعده الفريق العامل هو في مجموعه مرض للغاية. وهو يفهم أن اللجنة اختارت أن تتوخى أسلوبا عمليا عندما اختارت صيغة القانون النموذجي وأبقت على إمكانية وضع معاهدة نموذجية بعد ذلك. ولا يسع الجمهورية التشيكية إلا أن تستعين بهذا الصك الجديد عندما تشرع في تنقيح تشريعها ذاته في هذا الشأن. وهي تأمل، من ناحية أخرى، أن يتوفر لديها قريبا دليل لإدماج الأحكام النموذجية، وإن كانت ترى مع ذلك، أن المنطق يستدعي أن تقوم اللجنة باستعراضه واعتماده قبل نشره.

١٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بتسهيل هذه الأحكام لاجتذاب رأس المال الخاص ومن ثم تخفيض حصة الدولة في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية وبالتالي تخفيض الضغط المالي، فإن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص مفيدة للغاية وإن كانت تتطلب ملاكا قانونيا يكفل تحقيق التوفيق بين المصالح العامة والخاصة وتوفير الحماية لها. ومن هنا الاهتمام بالدليل التشريعي لهذا النوع من المشاريع الذي وضعته اللجنة منذ وقت قصير. وتوافق الجمهورية التشيكية على التوصيات التي قُدمت لمتابعة الأعمال، على أن يكون من المفهوم أن الدليل يجب أن يأخذ في الاعتبار النظم القانونية المختلفة السارية.

١٦ - واستطرد قائلا إن الجمهورية التشيكية ترحب كذلك بعزم اللجنة على التعجيل بأعمال الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية التي تهدف إلى وضع مشروع اتفاقية بشأن التمويل لحوالة الحق. وإدراكا منها للمشاكل الصعبة التي ما تزال معلقة، مثل آثار الحوالة في الغير، فهي ترى أنه يجب إحراز تقدم في هذا الشأن، مع أخذ الآثار الإيجابية المحتملة لهذه المبادرة في الاعتبار. وخاصة من ناحية إعداد الائتمان الاستهلاكي وبطاقات الائتمان التي تصدرها المؤسسات المصرفية والمالية وسعر هذا النوع من الائتمان.

١٧ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بمسألة التجارة الإلكترونية، فهو يرحب بأن اللجنة قررت الاضطلاع بوضع قواعد موحدة بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالتوقيعات الرقمية وسلطات التصديق. ويوافق على التوجيهات التي أعطتها لفريقها العامل في هذا الشأن. ويلاحظ باهتمام أنها تتوخى النظر في بعض المسائل القانونية المترتبة على الاتصالات بالإنترنت، ولا سيما مسائل الاختصاص وتضارب القوانين.

١٨ - واختتم كلامه قائلا إنه نظرا لأن الجمهورية التشيكية تقدر أن الوقت مناسب للقيام، خلال الدورة التالية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بعقد اجتماعات تذكارية احتفالا بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨، فهي ترى أن فكرة الإدارة المشتركة لنظام التحكيم التجاري الدولي فكرة تستحق الدراسة. ومن ناحية أخرى تُذكر الجمهورية التشيكية الجمعية العامة، في الوقت الذي يلزم عليها أن تختار أعضاء جدد للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بأنها تأمل في المشاركة في أعمال اللجنة بوصفها عضوا كامل العضوية.

١٩ - **وتكلم السيد شيميمبا** (ملاوي) باسم بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن اعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود يجب أن يسهم في توطيد التأكيدات القانونية اللازمة لتنمية التجارة والاستثمارات الدولية. وتنتظر بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باهتمام تلقي النص النهائي لدليل إدماج الأحكام النموذجية، وهي توافق على المقترحات المقدمة في النفقرات ٢٢٣ إلى ٢٢٥ من التقرير (A/52/17) المتعلقة بالأعمال المقبلة للجنة.

٢٠ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص، فإن الطريقة المستخدمة لوضع مشروع الدليل التشريعي مرضية، وتنتظر بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باهتمام الأعمال التي ستكرسها الأمانة العامة بهذه المسألة، وإن كانت ترغب في أن تشير إلى أن هذه الأعمال يجب أن تأخذ في الاعتبار المقترحات الواردة في الفقرة ٢٣٧ من التقرير. وهي ترى أن من المفيد الحفاظ على التوازن بين الاهتمام باجتذاب رأس المال الخاص لتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية من ناحية، وحماية مصالح الحكومات المضيفة ومستخدمي هذه الهياكل الأساسية من ناحية أخرى. ومن الجدير بالذكر أن الدليل يركز على المسائل الأساسية - مشجعا بذلك ثقة المستثمرين وحاميا مصالح الجمهور - ويترك التفاصيل الأقل أهمية للتنظيم حسب كل حالة في كل عقد.

٢١ - وأضاف قائلا، بعد أن أشار إلى أهمية أعمال الفريق العامل في مجال التجارة الإلكترونية، إن بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تستفيد من برامج نافعة للغاية للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال التدريب والمساعدة التقنية. وهي تأمل أن يجري على نحو منتظم تنظيم حلقات دراسية مماثلة لتلك التي عـُقدت في بريتوريا في ٣ و ٤ آذار/مارس وهي توافق على النداءات المتكررة التي أطلقتها اللجنة من أجل زيادة أنشطة المساعدة. وهي تأمل أن تحافظ الجمعية العامة على نفس الموقف وأن تستجيب لشواغل الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وأطلق السيد شيميمبا نداء لكل البلدان لكي تساهم بسخاء في الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى الدول النامية الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ويواجه بعض أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مصاعب في التمثيل في الاجتماعات بسبب العسر المالي.

٢٢ - واستمر قائلا إنه يلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة، التي عقدت في العام الماضي، تزامنت مع اجتماعات أخرى للأمم المتحدة، ولذا فإن البعثات التي لديها موظفون قليلون تواجه مصاعب في المشاركة فيها. وهو يأمل أن تتيسر في المستقبل تسوية مشاكل تحديد مواعيد الاجتماعات، بشكل يضمن عالمية التمثيل في اللجنة. ويمكن أن يـُقال نفس الشيء عن تكوين أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

٢٣ - وأثنى السيد سيرغييف بيلاروس على الدور الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والنتائج الملموسة التي حققتها، فرحب باعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، الذي يتميز بأنه أخذ في الاعتبار خصائص النظم القانونية الوطنية.

٢٤ - وقال إن بيلاروس تعلق أهمية كبرى على متابعة الأعمال المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص ومشاريع التجارة الإلكترونية. وينتظر وفد بيلاروس باهتمام بالغ نتائج الندوة والمؤتمر الدولي المنظمين بشأن هذا الموضوع تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وهو مستعد للمشاركة في دراسة تقرير الأمانة العامة بشأن هذه المسألة.

٢٥ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمتابعة تطبيق اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨) فإنه يشير إلى مشروع القانون البيلاروسي الخاص بالتحكيم. وقد ردت بيلاروس على الاستبيان الوارد في الفصل السادس من تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (A/52/17). وهو يدعو جميع الدول التي لم ترد على الاستبيان حتى الآن إلى أن تفعل ذلك، نظرا لأن مشاكل التحكيم سيجري النظر فيها بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للاتفاقية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن المساعدة التقنية التي تقدمها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مجدية بصورة خاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تقوم، مثل بيلاروس، بإصلاح النظام القضائي الوطني. وينبغي تنظيم ندوات وحلقات دراسية إقليمية يجب أن يشارك فيها ممثلو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال الراغبة في إنشاء اقتصاد السوق.

٢٧ - واستمر قائلا وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بيلاروس إدراج الصندوق الاستئماني للندوات التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية الذي ينظم في إطار دورة الجمعية العامة، بشكل يستجيب للاحتياجات المتنامية للبلدان النامية والبلدان/ رابطة الدول المستقلة في مجال التدريب والمساعدة التقنية. وهي تعرب عن أملها في أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بتزويد لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بالمساعدة المنشودة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦١/٥١ (الفقرة ٩).

٢٨ - ومضى قائلا إن بيلاروس، رغبة منها في تطبيق قواعد التجارة الدولية، وقـّعت على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٥٥)، والتزمت كذلك بالانضمام إلى اتفاقية النقل البحري للبضائع وغيرها من الصكوك المختلفة.

٢٩ - السيد غاو فينغ (الصين): رحب باعتماد مشروع القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، الذي جاء ثمرة مشاورات شاركت فيها بلدان عديدة منها الصين. وأعرب عن أمله في أن يصدر سريعا مشروع دليل تشريع القانون النموذجي.

٣٠ - وأضاف أن تزايد عدد البلدان التي تنضم إلى اتفاقيات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لدليل على الفائدة الحقيقية للأعمال التي تقوم بها هذه اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تتكثف أنشطة المساعدة وتدريب موظفي

البلدان النامية. وطلب أيضا أن تأخذ لجنة القانون التجاري الدولي في الاعتبار بدرجة أكبر، لدى إعداد الاتفاقيات والقوانين النموذجية، الحالة الفعلية لمختلف الدول. ويتعين عليها أيضا زيادة الترويج للصكوك القانونية المعتمدة بالفعل بحيث يقبلها عدد أكبر من البلدان ولكي تؤدي دورا أكبر في التجارة الدولية.

٣١ - **السيد كاتشورنكو** (أوكرانيا): رحب باعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود الذي من شأنه أن ييسر بدرجة أكبر إنقاذ شركات تواجه صعوبات ولكنها قابلة للاستمرار، وتحسين إعادة تنظيم أو تصفية أصول الجهات المدينة. وأعرب عن رأيه بأن هذه القواعد ستقبلها دول ذات نظم قانونية واقتصادية مختلفة.

٣٢ - وفيما يتعلق بمشاريع التشييد - التشغيل - نقل الملكية، قال إن الوفد الأوكراني يقدر التقدم الذي أحرزته لجنة القانون التجاري الدولي وهو حريص على تأكيد أن الإنجازات من هذا القبيل يمكن أن تساعد الدول على اجتذاب المستثمرين المهتمين بمشاريع ملموسة. وأضاف أن أوكرانيا ترى، على غرار العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن من الضروري الحفاظ على التوازن بين الحرص على اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة لمشاريع الهياكل الأساسية والحرص على حماية مصالح الحكومة المضيفة ومستخدمي المرافق التي يجري تشييدها.

٣٣ - وفيما يتعلق بالإطار القانوني للتجارة الالكترونية، قال إن الوفد الأوكراني يرى أن ذلك الإطار ينبغي أن يقوم على مبدأ حرية التعاقد. أما بخصوص مشروع اتفاقية التمويل بحوالة الحق، أعرب عن الأمل في أن تنتهي أعمال لجنة القانون التجاري الدولي المتصلة بالمسائل المعلقة بسرعة وأن تأخذ في الاعتبار أوجه النقص القائمة في مختلف النظم القانونية.

٣٤ - ثم استعرض مختلف مجالات نشاط لجنة القانون التجاري الدولي، فأشار الى أن حكومة بلده تعتبرها جميعا هامة جدا. وهذا صحيح بالخصوص بالنسبة للتدريب والمساعدة التقنية، وهما نشاطان يتعين تشجيعهما وإفادة عدد أكبر من البلدان النامية منهما. واختتم حديثه قائلا إن اعتماد إتفاقيات وقوانين نموذجية جديدة ينبغي أن تصحبه برامج تدريب ومساعدة.

٣٥ - **السيد مبارك** (مصر): رحب باعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود الذي يمكن أن تقبله دول ذات نظم قانونية مختلفة جدا والذي سيشجع بدون شك ازدهار القانون التجاري الدولي. وأضاف أن الوفد المصري كان يحبذ لو حدد القانون النموذجي أن الإجراءات المتعلقة بالمستهلكين تُستبعد من نطاق تطبيقه بغية حماية المستهلك ومراعاة كون بعض الولايات القضائية لا تعترف بإعساره. وعلى عكس ذلك، فإن مشروع دليل التشريع يحدد أن الأشخاص الخواص الذين عليهم ديون شخصية وليس تجارية مستبعدون من نطاق تطبيق القانون النموذجي. وأوضح أن الوفد المصري يقبل أحكام القانون النموذجي التي تنص على أن الاعتراف بإجراء أجنبي ينبغي ألا يخلق وضعا أكثر مواتاة بالنسبة للدائنين الأجانب منه بالنسبة للدائنين المحليين، ولكن دون الموافقة عليها. واضاف أن الوفد يوافق من ناحية أخرى على المادة ٦ من القانون النموذجي التي تنص على الاستثناءات المرتكزة على السياسة العامة.

٣٦ - وفيما يتعلق بالدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص، قال إن الوفد المصري على استعداد تام للمشاركة في إعداده بتعيين خبير يمكن أن تستفيد الأمانة العامة من كفاءته. وأردف قائلا إن الوفد يرى أيضا، فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية، إن أعمال التدوين ينبغي أن تفضي كما هو الشأن بالنسبة للإعسار عبر الحدود إلى قانون نموذجي وأن تأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات تطور النظم القانونية لمختلف الدول.

٣٧ - وانتقل الى الحديث عن مسألة المساعدة التقنية والتدريب، فأشار الى أهمية البرامج المناظرة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا. وقال إنه ينبغي، في رأيه، العمل على أن تكون هناك نظم قانونية مختلفة جدا ممثلة في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وذلك بتأمين مشاركة البلدان التي تواجه صعوبات. ولذلك فإنه يؤيد القرار الذي اتخذته لجنة القانون التجاري الدولي في دورتها الثامنة والعشرين بأن توصي الجمعية العامة باتخاذ قرار بأن يدرج في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية بندا بشأن الصندوق الاستئماني للندوات التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والصندوق الاستئماني لتقديم مساعدة السفر الى الدول النامية الأعضاء في لجنة القانون التجاري الدولي.

٣٨ - **السيدة ويلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحبت باعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأضافت أن النص الذي اعدته اللجنة يستجيب للاحتياجات التي ولّدتها عولمة الاقتصاد. وأشارت إلى أن اللجنة المكلفة بتنقيح القانون المتعلق بحالات الإفلاس، والتي أنشأها الكونغرس الأمريكي، أوصت في آب/اغسطس ١٩٩٧ باعتماد القانون النموذجي للجنة القانون التجاري الدولي بوصفه تعديلا لقانون الولايات المتحدة. وأردفت قائلة إنه ينبغي أن تفكر الدول الأخرى في اتخاذ تدابير مماثلة.

٣٩ - وواصلت حديثها قائلة إن قواعد التوقيعات الرقمية وغيرها من تقنيات التصديق من شأنها أن تؤدي دورا حاسما في التجارة الالكترونية. وأوضحت أن الوفد الأمريكي يؤيد معايير السوق كما يؤيد المعايير التي تضعها السلطات.

٤٠ - ومضت قائلة إن مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية. وأضافت أن الوفد الأمريكي ينتظر باهتمام الاجتماعات الإقليمية التي ستتيح للجنة القانون التجاري الدولي تحديد نطاق الأعمال المقبلة المتعلقة بالمسألة على نحو أفضل.

٤١ - وأشارت إلى أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي دعت في دورتها التاسعة والعشرين الدول والهيئات الدولية والقطاع الخاص إلى إبداء رأيها حول فائدة المبادرات الجديدة في مجال قانون النقل الدولي. وقالت إن الوفد الأمريكي يشجع مختلف الشركاء على تقديم آرائهم قبل انعقاد الدورة العامة الحادية والثلاثين لعام ١٩٩٨.

٤٢ - **السيد غراي** (استراليا): أشار إلى أن بلده يشارك في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي منذ عام ١٩٦٦، وقد أدى في الدورة الثلاثين للجنة، دورا حاسما في إعداد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأعرب عن أمله في أن يعتمد عدد كبير من الدول الأحكام النموذجية وأن يطبقها. فالمشاكل التي يثيرها الإعسار عبر الحدود لا يمكن حلها إلا على الصعيد الدولي.

٤٣ - وأضاف أن الوفد الأسترالي يحيي ما قامت به لجنة القانون التجاري الدولي من أعمال في مجال التجارة الإلكترونية. وقد نظر الفريق العامل التابع للجنة بالتفصيل في المسائل القانونية المتعلقة بالتوقيعات الرقمية وسلطات التصديق. وأوضح أن الحكومة الأسترالية قد انكبت من ناحيتها على هذه المسائل وخاصة عن طريق فريق خبراء.

٤٤ - وواصل حديثه قائلا إن الوفد الأسترالي يرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة القانون التجاري الدولي فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص والإحالة في التمويل بحوالة الحق. وهو يثني أيضا مع التقدير على الأعمال المتعلقة بالولاية القضائية فيما يتصل بصكوك لجنة القانون التجاري الدولي.

٤٥ - ومضى قائلا إن موظفي لجنة القانون التجاري الدولي قد أثبتوا كفاءتهم وعزمهم. وإن لمن المؤسف أن تمس القيود المالية والتخفيضات في أعداد الموظفين من قدرات اللجنة. ومن المؤمل أن تـُروج أعمالها على نطاق أوسع وأن تحظى مساهمتها بقدر أكبر من التقدير على الصعيد الدولي.

٤٦ - **السيد ميرزايي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن لجنة القانون التجاري الدولي تؤدي منذ ثلاثين سنة دورا حاسما في مواءمة القانون التجاري الدولي. وأضاف أن القوانين النموذجية والأدلة التي تضعها تمثل مساعدة قيمة للدول. وأشار إلى أن اللجنة اعتمدت في دورتها الثلاثين القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود ولكنها لم تتمكن من إنهاء النظر في مشروع دليل إدماج النص الجديد في التشريعات الوطنية. وقال إنه يؤيد استنتاج اللجنة بأنه ينبغي إعداد الصيغة النهائية لمشروع الدليل في نفس الوقت الذي يـُعد فيه تقرير الأمانة العامة القائم على مداولات اللجنة. وذكر من ناحية أخرى أنه ينبغي إحالة نص القانون النموذجي والدليل الحكومات في آن واحد.

٤٧ - واسترسل قائلا إن الوفد الإيراني يرحب بوضع الأمانة العامة لنظام يتيح جمع القرارات القضائية والقرارات التحكيمية المتعلقة بالاتفاقيات والقوانين النموذجية للجنة القانون التجاري الدولي. وأوضح أن مجموعة الأحكام القضائية ستمكن الممارسين المهنيين من فهم صكوك لجنة القانون التجاري الدولي على نحو أفضل وتأمين تفسير موحد للقواعد الواردة فيها.

٤٨ - **السيدة راو** (كندا): قالت إنها تشجع جميع الدول على التزود بتشريع مستوحى من القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأضافت أنه اتخذت مبادرات في بلدها على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات، من أجل وضع تشريع مستوحى من القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. واختتمت حديثها قائلة إن كندا تنتظر باهتمام كبير الدورة التي سيكرسها الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية لإعداد قواعد موحدة بشأن التمويل بحوالة الحق.

٤٩ - **السيد بلقايد** (المغرب): أعرب عن سروره لاعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. واستدرك قائلا إن القانون النموذجي لا يمكن أن يشكل بأية حال من الأحوال غاية في حد ذاته. بل ينبغي أن يـُنظر إليه كأداة تتيح تقييم إمكانية تطبيق معاهدة ترى المغرب أن من الضروري اعتمادها على الأمد الطويل وتـُشكل مدونة إلزامية لقواعد السلوك بالنسبة للدول التي تختار الالتزام بها عن طواعية.

٥٠ - ومضى قائلا إن مشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وأضاف أن الوفد المغربي يرحب بشروع اللجنة في نقاش حول هيكل مشروع الدليل التشريعي.

٥١ - وأردف قائلا إنه يثني مع التقدير على الجهود التي بذلها الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية. وقال إنه لا يسعه إلا أن يؤيد إعداد قواعد موحدة بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالتوقيعات الرقمية وسلطات التصديق.

٥٢ - واسترسل قائلا إن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية التي تضطلع بها لجنة القانون التجاري الدولي مفيدة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية. ولذلك ترى المغرب أن من الهام أن تزيد الدول من تبرعاتها للصندوق الاستئماني للندوات.

٥٣ - **السيد لي** (جمهورية كوريا): قال إن الازدهار الذي شهدته التجارة الدولية في السنوات العشر الماضية يتطلب وضع إطار قانوني عالمي. وأعرب عن سروره لطرق لجنة القانون التجاري الدولي لعدد من المسائل الجوهرية. وأضاف أن القواعد الناظمة للتجارة نابعة عن أعراف كل بلد. ولذلك ليس من المفاجئ أن يتسم بعض الوفود بالجرأة في حين تلتزم وفود أخرى موقفا متحفظا. واستدرك قائلا إنه ينبغي تجاوز هذه الاختلافات إذا أريد التوصل إلى وضع معايير دولية.

٥٤ - وأردف قائلا إنه يثني مع التقدير على اعتماد القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود. وأعرب عن اقتناعه بأنه سيكون مفيدا جدا في إعداد القوانين الداخلية.

٥٥ - وفيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية ذات التمويل الخاص، قال إن المنظور المعتمد يبدو مناسبا كما أن مشاريع الفصول تبدو منظمة بشكل جيد. ومن المتوقع أن يتم التوصل إلى نتيجة مرضية.

٥٦ - واختتم حديثه قائلا إن الوفد الكوري يحيي لجنة القانون التجاري الدولي لما أحرزته من تقدم باهر في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والتمويل بحوالة الحق.

٥٧ - **السيد بوسا** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي): شكر الوفود على ما أبدته من اهتمام بأعمال لجنة القانون التجاري الدولي وأعرب عن أمله في أن تُطبق حكوماتها القانون النموذجي الجديد. وفيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة قال إن من المستصوب أن تبين الدول الأعضاء ما إذا كانت تعتزم الانضمام إليها.

٥٨ - وأحاط علما بالنداء الذي وجهته عدة وفود لكي تقدم أمانة لجنة القانون التجاري الدولي المزيد من المساعدة في إعداد القوانين الوطنية. وفيما يتعلق باتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨، قال إن من المستصوب أن ترد الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على الاستبيان دون مزيد من التأخير.

تنظيم الأعمال

٥٩ - **الرئيس:** أعلن أن رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية اقترح تعيين السيدة فلوريس (المكسيك) رئيسة للفريق العامل المعني بعقد القانون الدولي. وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فإنه سيعتبر أن اللجنة السادسة ترغب في انتخاب السيدة فلوريس رئيسا للفريق العامل.

٦٠ - **وقد تقرر ذلك.**

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.